لجنة الحوار الوطني حول الإنتاجية

محضر جلسة الندوة الوطنية ليوم 28 جويلية 2009

التأمت الندوة الوطنية للحوار حول الإنتاجية يوم 28 جويلية بإشراف السيد محمد الغنوشي الوزير الأول وبحضور ثلة من الوزراء وكتاب الدولة وممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية و جمعيات المجتمع المدني.

وتولى في مستهل الأشغال تولى السيد الصادق بن جمعة رئيس اللجنة عرض مراحل الأعمال التي أنجزت (الاجتماعات الدورية، الحوار الجهوي والندوات)، مؤكدا في ختام تدخله على أن العمل التنفيذي لكل ما ورد في تقارير اللجنة من مقترحات وتوصيات سوف ينطلق بداية من اليوم.

واثر هذا العرض تولى السيد الوزير الأول رئاسة جلسة الحوار مؤكدا في كلمته الافتتاحية على أن منوال التنمية في تونس يعتمد البعدين المتوازنين الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلقت أعمال جلسة الحوار بتقديم السيدة رياض الزغل عرضا محوصلا لأعمال اللجنة، وقد اختزلت مجمل الاقتراحات المنبثقة في منوال يهدف لتحسين الإنتاجية على النحو التالي :

- التصرف في الموارد البشرية و المعرفة،
- الخدمات و التكنولوجيا،
- التنمية المستديمة،
- التصرف و التنظيم الإداري.

واثر تقديم الدكتورة رياض الزغل، شرع السيد محمد الغنوشي الوزير الأول في دعوة ممثلي الأحزاب والمنظمات والهيئات الذين طلبوا لكلمة لتقديم تدخلاتهم. وقد جاءت هذه التدخلات والتساؤلات و الاقتراحات كالآتي :

1) السيد محمد الغرياني أمين عام التجمع الدستوري الديمقراطي

- تركيز وحدات داخل المؤسسات للعناية والبحث في مجال الإنتاجية،
- إحداث حوافز للعمال و المؤسسات في هذا المجال،
- إرساء برنامج تكويني شامل في مجال تقنيات الاتصال،
- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية.

2) السيد محمد بوشيحة أمين عام حزب الوحدة الشعبية

- تنقيح مجلة الشغل في اتجاه مزيد من المرونة ومدى انعكاسها إيجابا أو سلبا على الإنتاجية،
- عمليات الخصخصة ومدى تأثيرها على عنصر الشغل و تثمين الخبرة،
- إيجاد ترابط إلزامي بين انتداب الإطارات و الحوافز التي توفرها الدولة،
- توفير السلامة المهنية والتقليص من حوادث الشغل باعتماد صيانة المعدات والتي تمكن في الآن نفسه من الحد من استهلاك الطاقة والمراهنة على الطاقات الجديدة و المتجددة.

3) السيد إسماعيل بولحية أمين عام حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

- تحقيق نسبة نمو أرفع (حوالي 7%) رهين توفير مستلزمات تحسين الإنتاجية،
- القيام بدراسة معمقة و محايدة لتحليل مظاهر تدني الإنتاجية،
- الإشراك الايجابي للعمال في تحسين الإنتاجية وعدم الاقتصار على العقوبات والتحفيز الظرفي،
- مزيد تفعيل المنظومة التربوية الحالية قصد تمكينها من توفير مقومات الإنتاجية،

- التأكيد على العلاقة في الاتجاهين بين الإنتاجية والجودة.

4) السيد الهادي الجيلاني رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

- الحوار حول الإنتاجية يتطلب الشجاعة و المسؤولية من طرف جميع الأطراف والعناصر الفاعلة،
- هناك هامش كبير لتحسين الإنتاجية في معاملات تونس مع السوق الأوروبية،
- اعتماد إنتاجية العمل كرافد للإنتاجية الكلية والتي تبلورت في الجولة الأخيرة من المفاوضات الاجتماعية (2008-2010)،
- مراجعة نظام التأجير في اتجاه أن يكون مبنيا على الإنتاجية، أي أن يكون ربط الجزاء بالأداء (Rémunération - Rendement)،
- ضرورة إحداث موقع لكل مؤسسة لمزيد التعريف بها،
- النهوض بخطة التصرف في الموارد البشرية،
- إنتاجية الإدارة و الخدمات العمومية هي الرافد لتحسين الإنتاجية في القطاع الخاص،
- مشاركة وتفاعل أكثر لقطاع البحث العلمي في طرق وأساليب الإنتاج،
- تحسين نسبة التأطير بانتداب أكثر لخريجي التعليم العالي،
- النظر للإنتاجية لا كملف نقابي أو مطلبي بل اقتصادي وسياسي في كل أبعاده لأنه ملف ذا بعد حياتي للاقتصاد الوطني.

5) السيد مبروك البحري رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

- وجود مكامن وفرص لمزيد تحسين الإنتاجية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري،
- تدعيم التكوين و الإرشاد والتحكم في التقنيات الحديثة من قبل المنتجين.

6) السيدة سيدة العقربي رئيسة منظمة أمهات تونس

- توفير دور الحضانة،
- العمل على اعتماد الشغل نصف الوقت.

7) ممثل الاتحاد الديمقراطي الوحدوي

- اعتماد تدابير أكثر حذر في الانصهار في الاقتصاد المعولم و المنفتح في اتجاه التقليص من تسويق منتجات البلدان المتقدمة في أسواق البلدان النامية،
- اختلاف مفهوم الإنتاجية بين القطاعات مما يدعو إلى توحيدها و تبسيطها وذلك بالاستئناس بالمفاهيم الدولية،
- اعتماد مقاييس خاصة بالمؤسسات الخدماتية العامة،
- السعي للحد من الكلفة لمدى تأثيرها على الإنتاجية،
- سلامة التصرف و الرفع من مستوى التأطير،
- بعث لجان مؤسسات حول الإنتاجية.

8) ممثل الحزب الاجتماعي التحرري

- اعتماد تقارير من طرف المؤسسات حول الإنتاجية وكذلك التنمية المستديمة ووضع حوافز للمؤسسات التي تنخرط في هذا المجال،
- تحسين ظروف العمل وجودة المنتوج وتحفيز للعمال المتميزين،
- التصرف الأمثل في الجودة (إرضاء الحريف - البحث على التحسين المتواصل للبضاعة - دورية تقييم الجودة - ...)،
- النهوض ومزيد الاهتمام بالخدمات اللوجستية،
- التركيز على الصناعات الواعدة،
- اعتماد خصخصة المؤسسات العمومية بإجراءات تتسم بالشفافية،
- فتح المجال للمنافسة وتقليص وضعيات الاحتكار،

- اعتماد التدقيق الاجتماعي في المؤسسات،
- مزيد التفاعل بين المؤسسة ومحيطها العلمي،
- تسهيل تبادل البحوث والدراسات بين كافة الأعوان الاقتصاديين،
- إحداث معاهد مهنية وحرفية تضفي إلى باكالوريا مهنية و كذلك إحداث إجازات مختصة،
- توفير إدارة عصرية و خدمات سريعة وتطوير أنماط النقل وإحداث مناطق للأنشطة ذات تنمية مستديمة،
- توفير المعلومة الاقتصادية في الإبان،
- إحداث مرصد للمتغيرات الاقتصادية الداخلية منها و الدولية.

9) ممثل حركة التجديد

- توجيه النظام التعليمي من الكمي إلى الكيفي،
- إحداث صندوق إستراتيجية الاستثمار لتفعيله عند الأزمات التي يمكن أن يمر بها الاقتصاد،
- مراجعة سلم الجباية على المداخيل،
- مراجعة مجلة الاستثمارات لأنها لم تعد تواكب الاستثمار اللامادي وبالتالي التحفيز في هذا المجال.

10) ممثل الاتحاد التونسي للشغل

- إن ربط تأجير العمال بالإنتاجية لا يمثل عدلا في توزيع الثروة أو القيمة المضافة لأن الإنتاجية هي من مشمولات كافة الأطراف وليس العمال فقط، بل وجب النظر في التنافسية واعتماد هذه المقاربة لأنها تمثل الإطار الملائم للنمو الدائم للاقتصاد،
- بعث لجنة وطنية تتولى متابعة ما سيصدر على هذه الندوة،

- التقليص من مؤسسات المناولة للحد من استعمال يد عاملة غير كفئة،
- ضرورة التمييز بين العمل و كثافة العمل و أن الاتجاه الحالي نحو عقود شغل ظرفية يحول دون الديمومة والاستقرار في الشغل،
- إعادة الاعتبار للمؤسسة ولعديد من القيم،
- مراجعة مقومات العقد الاجتماعي في اتجاه الأفضل.

11) ممثل منظمة التربية والأسرة

- التركيز على أن الإنتاجية هي ثقافة ولذلك وجب ايلائها ما تستحق من عناية مستقبلا،
- تنشيط أكثر للإعلام الاقتصادي لمعالجة بعض القضايا ذات الصلة بالإنتاجية.

12) ممثلة حزب الخضر للتقدم

- الرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية،
- مواصلة تحرير الخدمات.

و اثر هذه التدخلات، تناول الكلمة السيد الوزير الأول رئيس الجلسة معقبا على ما جاء في المداخلات و مؤكدا بالخصوص على :

- ✓ ضرورة المقارنة بين ما كان عليه الاقتصاد التونسي في أواسط الثمانينات وما أصبح يتمتع به من مراتب في مختلف المحافل و المنتديات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، مستعرضا بالمناسبة الانجازات التي تحققت خلال العشريتين الأخيرتين،
- ✓ التحسين المطرد لأداء الاقتصاد و مقارنته مع اقتصاديات الدول المشابهة و التي تمتلك ثروات طبيعية أكبر ولها ظروف مناخية أفضل من تونس،

- ✓ في خضم كل هذا لا يجب نسيان البطالة و السعي لتقليصها و ذلك بتحقيق نسبة نمو تناهز الـ 7% لمعالجتها في العمق،
- ✓ تدعيم الإحاطة الكاملة بالمؤسسة لمزيد تحسين إنتاجيتها و بالتالي قدرتها التنافسية،
- ✓ بذل المزيد من الجهود من طرف المؤسسات لتحسين نسب التأطير،
- ✓ تحسين الشفافية المالية بالمؤسسة وبتالي القدرة التمويلية خصوصا مع الأطراف الخارجيين وذلك لمزيد استقطاب الموارد المالية،
- ✓ التكوين المستمر كعنصر لتحسين الإنتاجية و بالتالي تدعيم الاستثمار فيه،
- ✓ التعمق في أنظمة التأجير و خصوصا الجانب المتغير فيها بايلاء ترجيح أكثر للبذل و العطاء مقارنة بالمستوى التعليمي و الحضور،
- ✓ تأقلم منظومة التكوين و التعليم مع مقومات المرحلة القادمة وذلك قصد تعزيز تنمية الموارد البشرية ومعادلة الشهائد بنظيراتها بالبلدان المنافسة والسعي الي تكثيف الشهائد المصادق عليها (certification).

تم الانجاز من طرف :

السيد المنجي بن شعبان